تسخير الأفكار من أجل تحقيق المثالية

آرفند سوبرامانيان يرسم صورة

لمايكل كريمر

Arvind Subramanion profiles Michael Kremer

يمكن للأفكار فى مجال الاقتصاد أحيانا أن تعجل لسياسات تحقق خيرا أكبر. لكن الأفكار التى تحركها المثالية، ويتم اتباعها بالتزام شديد نادرة. ومع ذلك فإن هذه الصفات هى ما يجعل مايكل كريمر، أستاذ كرسى جيتس للمجتمعات النامية بجامعة هارفرد، شخصية خاصة، طبقا لما يقوله عنه كثيرون من زملائه وطلبته.

وكما يفسر ذلك أبيجيت بانرجى من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا والمؤلف المشارك؛ فإنه «عندما يأتى معظم الاقتصاديين بفكرة قد تجعل من العالم مكانا أفضل، فإنهم يفترضون أنهم لابد قد أخطأوا بشأنها، على أساس أنها لو كانت صحيحة، لكانت قائمة فى مكانها فعلا ومن ثم يقررون، على مضض، أن ينسوها. ولكن مايكل يبدأ فورا بالتفكير فى الطرق التى تجعلها تحدث».

وهو يجعلها تحدث بالفعل. وأعماله الفكرية، وقد مهدت قدرته على الإقناع الذى لا يعرف الكل الطريق أخيرا لخلق آلية جديدة تسمى الالتزام المسبق بالسوق للمضى قدما بتطوير لقاح ضد أمراض المكورات الرئوية التى تتسبب فى وفاة ما يصل إلى مليون طفل سنويا فى البلدان الفقيرة. ويقول روبرت بارو أحد أساطين دراسات النمو الاقتصادى، ومستشار كريمر بجامعة هارفرد، إن فكرة الالتزامات المسبقة بالسوق «يحتمل أن تحقق إسهاما غير مسبوق فى تحسين النتائج الصحية فى أكثر بلدان العالم احتياجا».

وقد ساعد كريمر أيضا فى تقديم ابتكار منهجى أساسى فى اقتصاديات التنمية التجريبية: وهو التقييم العشوائى لتدخلات السياسة العامة. ولم يساعد هذا فى إعادة تأهيل نظام اقتصاديات التنمية فى الدراسات الأكاديمية فحسب، بل دفع الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى شتى أنحاء العالم نحو القيام بتقييم أكثر دقة لنواحى نشاطها وآثارها. كما قدم أيضا إسهامات أكاديمية أخرى لها أهميتها، ويتعلق كثير منها بالموضوع المشترك الخاص بتحديد طرق العمل بصورة تعاونية (عادة على المستوى الدولى) لتحسين رفاهة الفقراء. ويؤكد الأستاذ الزميل فى هارفرد والحاصل على جائزة نوبل، أمارتياسين، أن كريمر قدم إسهاما بارزا فى الجمع بين النظرية الاقتصادية والتقنيات التجريبية المتقنة وتطبيقها على القضايا الحاسمة فى السياسات الخاصة باقتصاديات التنمية».

وقد نشأ كريمر الذى يبلغ الآن ٤٣ سنة من العمر، فى كانساس ودرس فى جامعة هارفرد فى مرحلة البكالوريوس. وقد آثارت اهتمامه بالتنمية، الرحلات التى قام بها إلى جنوب آسيا وكينيا – حيث أمضى عاما يدرسً الرياضيات والعلوم للطلبة، مع تكريس جزء كبير من وقته لإصلاح إحدى المدارس التى كانت تعانى من انعدام الموارد فى إحدى المناطق النائية فى غرب كينيا، حتى تمت إعادتها للعمل. واتبع كريمر تجربته فى كينيا، بإنشاء منظمة غير حكومية

باسم التعليم للعالم (وورلد تيتش) وهى منظمة لا تهدف إلى الربح، وترسل فى الوقت الحالى ٣٧٠ مدرسا سنويا إلى مدارس فى العالم النامى؛ بما فى ذلك أماكن مثل جزر مارشال. وقد زوَّد نفسه بدرجة علمية عالية فى الاقتصاد من جامعة هارفرد، تبعها حصوله على درجة أستاذ، أولا فى معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا ثم فى جامعة هارفرد.

لقاحات للفقراء

فى فبراير عام ٢٠٠٧، أعلنت خمس دول – كندا، وإيطاليا، والنرويج، وروسيا، والمملكة المتحدة – ومؤسسة بيل وميلندا جيتس عن تعهدها بتخصيص ١,٥ مليار دولار لآلية الالتزام المسبق بالسوق (انظر الإطار ١) للمساعدة فى سداد نفقات استحداث مصل ضد أمراض المكورات الرئوية مثل الالتهاب الرئوى والالتهاب السحائى. وكان هذا القرار التاريخى مثار ابتهاج كريمر الذى قضى سنوات فى تطوير الفكرة.

والقصد من إن الوعود المسبقة بدفع تكاليف اللقاحات المنقذة للأرواح بمجرد إنتاجها، هو خلق حوافز لشركات التكنولوجيا الأحيائية وشركات الأدويــة لإنـتـاج لقاحات ملائمة ويمكن تحمل تكاليفها لاستخدامها فى البلدان الفقيرة. ويعتبر إنتاج اللقاحات من أجل البلدان الفقيرة استثمارا سيئا فى الأعمال من جانب الشركات التى تعزف عن ضخ أموال فى أعمال البحوث والتطوير بحثا عن لقاح، لا يستطيع عملاؤه فى آخر الأمر، سوى دفع مبلغ ضئيل لشراء الدواء. وتوحى تقديرات كل من البنك الدولى والتحالف الدولى للقاحات والتحصينات أن هذا الالتزام يمكن أن يحول دون وفاة ما يقدر بـ ٥,٤ مليون طفل بحلول عام ٢٠٣٠.

وإذا ما نجح هذا النهج – وهنا تبدو كلمة «إذا» كبيرة جداً – فإن الأثر المحتمل سيكون هائلا. ويمكن أيضا التصدى للملاريا وغيرها من الأمراض التى تحصد أرواح نحو ٢٠ مليون نسمة سنويا، بل يمكن توسيع هذا النهج إلى ميادين مختلفة تماما، مثل التكنولوجيات اللازمة لإحداث ثورة فى الزراعة فى أفريقيا جنوب الصحراء.

وعندما بدأ كريمر – الذى أصيب بالملاريا عندما كان يعيش فى كينيا – فى العمل على هذه القضية، كانت فكرة تشجيع البحوث والتطوير عن طريق الالتزام بشراء اللقاحات مطروحة، إلا أنها لم تؤخذ بجدية. وظهرت أفكاره بشأن هذه القضية فى بحث أكاديمى فى عام ١٩٩٨ عن موضوع شراء براءات الاختراع تم نشره فى مجلة Quarter Journal of Economics. وقام بعد ذلك بتحديد المبرر الاقتصادى لآلية الالتزام المسبق بالسوق، وحدد القضايا الخاصة بالتصميم فى بحثين تم نشرهما فى عام ٢٠٠٠ فى مجلة Innovation Policy and the Economy. ثم أضاف كثيرا من التفاصيل على هذين البحثين فى كتاب «الطب القوى Strong Medicine» الذى ألفه بالاشتراك مع زوجته راشيل جلينرستر. ويكمن التحدى الفكرى فى الأسئلة المعقدة المتعلقة بالتصميم العملى: ما هى الأمراض التى ينبغى تغطيتها؟ كيف ينبغى تحديد الاستحقاق فى الحصول على اللقاحات المرشحة؟ ماذا يحدث إذا ما تم إنتاج لقاحات متعددة ؟ هل ينبغى للبلدان المتلقية أيضا أن تقوم بالإسهام؟ ما هى المبالغ التى ينبغى للشركات أن تتعهد بها لتطوير أحد اللقاحات؟

ولكن اتضح أن تحديد ما هو صحيح بالضرورة ليس سوى الجزء السهل. فقد كرس كريمر ما ناهز عشر سنوات لترويج فكرته وأن يشد إليها الأطراف المهتمة – الأكاديميين وشركات الأدوية والحكومات وصناع السياسات – والذين كان كثير منهم تراوده الشكوك فى بادئ الأمر. ومع ابتهاجه بالتقدم الذى تحقق حتى الآن، فمازال كريمر يلتزم الحذر. فلكى تنجح المبادرة، يجب أن يبنى هيكلها بشكل سليم – فهى ليست موضوعا تافها – والنجاح أساسى إذا ما أريد للفكرة أن تمتد إلى أمراض مدمرة أخرى.

طريقة جديدة لاختبار الأفكار

فى ميدان الاقتصاد، فإن أفضل ما يعرف به كريمر هو جهوده لمساعدة الباحثين فى تحديد «الحقائق» – أى إيجاد طريق للتحكيم دون انحياز عاطفى بين المعتقدات المتضاربة. ولسنوات عديدة، جرب الاقتصاديون مساعى عشوائية، تعتبر بمثابة «قاعدة الذهب» فى ميادين أخرى، كالطب. وقد تضمنت هذه المساعى اختيار مجموعتين كبيرتين عشوائيا، وتقديم «علاج» لمجموعة واحدة فقط من المجموعتين، ثم مقارنة النتائج. وبالفعل، تم استخدام هذه الطريقة لتقييم الخطة الشهيرة بروجريسا فى المكسيك، التى تضمنت تقديم تحويلات نقدية إلى الأسر كى ترسل الأطفال إلى المدرسة. وقد مهدت النتائج الصحيحة لتلك الدراسة الطريق بانتهاج بلدان أخرى لخطط شبيهة.

الإطار ١

ما هو الالتزام المسبق بالسوق؟

يهدف الالتزام المسبق بالسوق إلى خلق سوق للقاحات التى تنتج فى المستقبل بحيث تكون هذه السوق كبيرة ويمكن التعويل عليها بدرجة كافية لحفز الاستثمار الخاص فى بحوث اللقاحات وتسريع عملية تطوير وخلق قدرات لصناعة اللقاحات التى تتصدى أولا للأمراض فى البلدان النامية.

ويتطلب الالتزام المسبق بالسوق وجود رعاة (أو مانحين) يقدمون تعهدات مالية ملزمة قانونا لدعم سوق بقيمة متفق عليها مقدما. وتلتزم الشركات المشتركة فى اتفاقيات الالتزام المسبق بالسوق بالإمداد باللقاحات الناجحة بسعر مضمون. ويتم إنشاء لجنة تحكيم مستقلة لتحديد مدى مطابقة اللقاح لتلك المعايير. وبعد ذلك، مادام هناك طلب فعال من البلدان النامية (أى البلدان التى تعرب عن رغبتها فى استخدام اللقاح)، يمكن للشركة أن تتلقى أموالا من آلية الالتزام المسبق بالسوق بسعر يتم التفاوض عليه.

وبمجرد استنفاد الالتزام المسبق بالسوق، يطلب من الشركات – فى نطاق شروط الالتزام – أن تضمن إمداد أسواق البلدان النامية باللقاح بسعر مخفض طويل الأجل (يعرف باسم «سعر الذيل») يمكن للبلدان تحمله. ويتوقع من البلدان النامية أن تسهم فى تكلفة اللقاح (المشاركة فى دفع التكاليف، عند استخدامه إلى الحد الذى تستنفد فيه الالتزام المسبق بالسوق، وفيما بعد بشراء اللقاحات بالسعر المخفض طويل الأجل (والذى قد يكون مماثلا للمشاركة فى دفع التكاليف).

إلا أن الإسهام الحقيقى لكريمر كان هو توضيح أن هذه المساعى يمكن أن تتم على أساس واسع. ولا يقتصر الأمر على الحكومات ذات الموازنات الضخمة، لتقييم أثر برنامج معين. إذ يمكن استخدام التعاون المشترك بين المنظمات غير الحكومية والأكاديميين لتجربة طائفة واسعة من النُّهُج لمعالجة المشاكل، ومقارنة مردودية التكاليف للنهج المختلفة فى أوضاع متماثلة، وإلقاء ضوء على أثر برنامج بعينه، وكذلك أيضا بالنسبة للأسئلة الأساسية الأكبر. وقد أوضح أن العشوائية قد تكون مردودة التكلفة – وهو مصدر القلق نظرا لارتفاع أسعار الدواء– إلى جانب مرونتها.

وقد خطرت فكرة التقييم العشوائى لكريمر أولا بشكل يكاد يكون عرضيا. فقد كان يزور قريته القديمة فى كينيا عام ١٩٩٥، عندما ذكر أحد الأصدقاء أن المنظمة غير الحكومية التى يعمل فيها ستساعد سبع مدارس فى بناء مزيد من الفصول الدراسية، وتوفير الكتب المدرسية والزى الموحد. واقترح كريمر أن تقوم المنظمة غير الحكومية بالنظر فى إمكان التنفيذ المرحلى لهذه «التدخلات» الجديدة عشوائيا لدراسة آثارها. وفى بحث استخدام أسلوب العشوائية هذا، بيّن كريمر مع المؤلف المشارك تيد ميجيل من جامعة كاليفورنيا وبيركلى فيما بعد، أن العلاج الجماعى للأطفال بالأدوية التى تقضى على الديدان قد خفضت الغياب فى المدارس بنسبة ٢٥٪ وكانت أكثر فعالية عن الطرق الأخرى لزيادة نسبة الحضور. (انظر الإطار ٢)

وبالإضافة إلى التأثير الضخم لاتباع العشوائية كابتكار منهجى، فقد غلت التجارب التى أجراها كريمر والمؤلفون المشاركون، دروسا قيمة عن سياسة التنمية، غالبا ما غيرت الحكمة التقليدية. فعلى سبيل المثال، فإن النُّهُج التقليدية لتحسين نوعية التعليم والرعاية الصحية غالبا ما لا تفلح بل وتأتى أحيانا بعكس النتائج المرجوة بسبب التشوهات فى النظام الأساسى. ففى كينيا مثلا، لم يزد توزيع الكتب المدرسية الدرجات فى الاختبارات إلا بالنسبة للطلبة الذين حصلوا على درجات جيدة فى الاختبارات التمهيدية، ربما بسبب تعثر كثير من الطلبة فى المناهج المقررة رسميا. كما أن انخفاض نسبة التلاميذ إلى المعلمين لم تؤد إلى تحسن كبير فى درجة الاختبارات، ربما لأن المعلمين لم يغيروا أساليبهم التعليمية بحيث تركز بدرجة أكبر على احتياجات الطلبة فرادى بعد انخفاض نسب التلاميذ إلى المعلمين.

وبدلا من ذلك، وجد كريمر ومعاونوه أن البرامج التى عملت على تحسين حوافز مقدمى الخدمة كانت واعدة بدرجة أكبر. فعلى سبيل المثال، كان احتمال انتظام المدرسين الذين تعاقدت معهم محليا لجان مدرسية فى كينيا فى الفصول أكبر من انتظام مدرسى الخدمة المدنية المعينين مركزيا، على الرغم من تقاضيهم لربع ما يتقاضاه المعينون مركزيا، كما كان أداء طلبتهم أفضل كثيرا فى الامتحانات. كذلك أدى برنامج فى كولومبيا كان يقدم قسائم تسمح للأسر الفقيرة بإرسال أولادها إلى المدارس الثانوية الخاصة إلى تحقيق مكاسب كبيرة فى نسب التعلم وفى معدلات إتمام الدراسة الثانوية. وأدت التعاقدات الخارجية على أداء خدمات الرعاية الصحية فى كامبوديا إلى تحسينات هائلة فى تقديم خدمات الرعاية الصحية، لأن المنظمات غير الحكومية التى ربحت التعاقد خلقت حوافز على أساس الأداء للعاملين فى مجال الخدمة الصحية.

واستهل الابتكار المنهجى الأساسى فى تلك الأبحاث الخاصة بإطلاق الصناعات الصغيرة الحقيقية، نظاما فرعيا جديدا تماما فى الاقتصاد. ولا تستخدم العشوائية للتعامل مع قضايا التعليم والصحة فحسب، ولكن أيضا فى نطاق واسع من القضايا، بما فى ذلك محددات الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، وآثار اللامركزية، وفعالية مختلف نهج مكافحة الفساد، وأثر جهود تمكين المرأة من أسباب القوة، بل وحتى أثر الهجرة. والواقع، أن هناك علامة على تأثير التقييم العشوائى هى التشكك الذى بدأ فى إثارته. (انظر الإطار ٣)

إعادة إحياء اقتصاد التنمية متناهية الصغر

بغض النظر عما ينتهى إليه الجدل حول العشوائية، فليس هناك سوى قليل من الشك فى أنها ستظل جزءا حيويا من «صندوق عدة» الاقتصادى التجريبى. ويحتمل أن تتبنى وكالات التنمية والجمعيات الخيرية الخاصة هذه الأساليب لتقييم برامجها واستخلاص دروس لجهودها فى المستقبل. وقد ساعد تطبيق هذه الأساليب فى إحياء انضباط اقتصاد التنمية.

ويلاحظ كريمر أنه عندما كان طالبا بالدراسات العليا فى هارفرد فى أواخر الثمانينيات، لم يكن لديه سوى بضعة زملاء فى هذا الميدان، أما الأفضل والأذكى فقد اندفعوا أفواجا فى المراعى التقليدية للاقتصاد الدولى أو اقتصادات العمالة، أو التمويل. ومع ذلك، ففى الوقت الحالى، تجتذب برامج اقتصاد التنمية فى جامعات مثل جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، الطلبة، والدارسين الذين كان من الممكن سابقا ألا يعيروها اهتماما. وقد لعب كريمر وزميلاه من كامبردج، بانرجى وإستر دوفلو، دورا رئيسا فى زيادة شعبية هذا الميدان.

ويقول كريمر إن مجرى مميز لبحوثه كان يتمثل فى إيجاد الطرق اللازمة لتصميم أسواق فى مجالات لم تكن تقليديا موضع تركيز من جانب الاقتصاديين. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن العقوبات التجارية معرضة للتهرب منها، وغالبا

إطار ٢

الأخذ بالعشوائية: الكلمة الطنانة الجديدة

إن الغرض من التجارب العشوائية هو ضمان أن تكون العواقب فعلا نتيجة للتدخل بدلا من كونها نتيجة للتميز بفعل عوامل أخرى. وإحدى الطرق لتحقيق هذا هى التحديد العشوائى للنظام الذى سينفذ فيه التدخل على مراحل. وفى حالة الجهود الخاصة بمكافحة الديدان التى كانت تقوم بها إحدى الوكالات الهولندية التى لا تهدف إلى الربح، مع إحدى الحكومات المحلية فى غربى كينيا، تم علاج ٣٠٠٠٠ طفل فى ٧٥ مدرسة ابتدائية. وكانت القيود المالية والإدارية القائمة تعنى ضرورة تقسيم العلاج إلى مراحل.

وقد اقترح كريمر وتيد ميجيل أن يتم التقسيم المرحلى عشوائيا. وتحقق هذا من خلال تقسيم المدارس إلى ثلاث مجموعات وفقا للترتيب الأبجدى، وتحديد كل ثالث مدرسة لمجموعة ما. وتم تقديم العلاج الخاص بمكافحة الديدان للمجموعة الأولى فى ١٩٩٨ و١٩٩٩، وإلى المجموعة الثانية فى ١٩٩٩، وللمجموعة الثالثة فى عام ٢٠٠١. وفى عام ١٩٩٨ كانت النتيجة فيما يتعلق بالانتظام فى المدارس بالنسبة للمجموعة الأولى يمكن مقارنتها بمدارس المجموعة الثانية ومدارس المجموعة الثالثة (التى استخدمت كمجموعات للمقارنة)، وفى عام ١٩٩٩ كان يمكن مقارنة النتائج لمدارس المجموعتين الأولى والثانية بنتائج مدارس المجموعة الثالثة.

وقد أظهرت النتائج أن القضاء على الديدان قد أدى إلى تحسن صحة الأطفال، ومن ثم تخفيض معدلات الغياب عن المدارس بنسبة ٢٥ فى المائة. ومن المثير للاهتمام، أن الغياب لم ينخفض فقط فى تلك المدارس التى تلقت العلاج ولكن انخفض أيضا فى المدارس القريبة منها بسبب نقص انتقال العدوى من الأطفال الأكثر صحة (الذين تم علاجهم) إلى المدارس الأخرى فى المنطقة. وبالفعل، فإن أحد الابتكارات المهمة للدراسة تمثل بالتحديد فى القدرة على تحديد هذه الآثار «الخارجية» – أى الفوائد التى تعود على الصحة والتعليم حتى بالنسبة لمن لا يتلقون العلاج.

ما ينظر إليها باعتبارها تلحق الضرر بالمواطنين فى البلدان التى أنزلت بها بنفس القدر الذى تعاقب به الديكتاتور أو النظام الذى تستهدفه. وبدلا من ذلك، فقد اقترح هو وسيما جاياتشاندران من جامعة ستانفورد، استخدام عقوبة الحرمان من القروض المتوقعة.

وإذا حدث، على سبيل المثال، عقب انقلاب فى إحدى البلدان الغنية بالبترول، أن أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن أى قروض تقدم فى المستقبل إلى النظام ستعتبر ضمن المسئولية الشخصية لقادة الانقلاب، وليست مسئولية النظم التى تخلفهم، فإن البنوك ستحجم عن إقراض النظم التى فرضت عليها العقوبات، لمعرفتها أن النظم الخلفية يمكن أن ترفض السداد. وهكذا يرفع عن المواطنين عبء سداد الدين مثلما حدث بالنسبة لديون حكم التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، أو بالنسبة لديون حكم تودجمان فى كرواتيا، التى نشأت نتيجة للتضييق المالى أو لمنفعة ديكتاتور.

وتقدم الهجرة مثالا آخر، إذ أن كثير من الدول الغنية تعانى من رد فعل معاكس إزاء هجرة منخفضى المهارات، وتنظر إليها باعتبارها إسهاما فى زيادة عدم المساواة. ويجادل كريمر وستانلى وات بأن أحد أشكال هجرة منخفضى المهارات على الأقل، وهى هجرة النساء عبر الحدود للعمل كخادمات ومربيات للأطفال، قد يقلل عدم المساواة فى الأجور بين المواطنين فى البلدان المتلقية للهجرة. ويحدث هذا نظرا لأن رعاية الأطفال الأفضل والتى يمكن تحمل تكاليفها بشكل أكبر تتيح للأمهات ذوات التعليم العالى العودة للالتحاق بالقوى العاملة، ومن ثم فهى تؤدى إلى زيادة عرض العمالة الماهرة بالنسبة إلى العمالة غير الماهرة فى السوق.

كما كتب كريمر أيضا عن موضوعات متنوعة مثل العلاقة التاريخية طويلة الأمد بين النمو السكانى والتقدم التكنولوجى، والأفيال ومشاكل الصيد المحرّم، وتراث «الديون البغيضة» الذى تركه الحكام الطغاة المسرفون (انظر التمويل والتنمية عدد يونيو ٢٠٠٢)، والمحافظة على الآثار القديمة، وأثر المشاركة فى الحج. وتقصى بحث مبكر له تداعيات العمليات الإنتاجية التى تضم سلسلة من المهام، والتى قد يؤدى الخطأ فى إحداها إلى تدمير المنتج. وهو يحاج «بأن وظائف الحلقة التامة للإنتاج» (المسماة وفقا للجزء المعيب الذى سبب دمار سفينة الفضاء تشالنجر) يمكن أن تفسر سلسلة من الحقائق المشكلة وفقا لأسلوب معين فى اقتصاد التنمية والعمالة، بما فى ذلك السبب فى أن العولمة غالبا ما ينظر إليها باعتبار أنها تزيد كلا من الطلب على العمال المهرة كما تزيد من عدم المساواة فى العالم النامى. وهذه الفكرة تناقض تنبؤات نموذج التجارة المعيارى لهيكشر – أولين الذى يتنبأ بأن التجارة، عن طريق تفضيلها لاستخدام العمالة غير الماهرة ستؤدى إلى تخفيض عدم المساواة فى البلدان النامية.

«كان مجرى مميز لبحوثه يتمثل فى إيجاد الطرق اللازمة لتصميم أسواق فى مجالات لم تكن تقليديا موضوع تركيز من جانب الاقتصاديين».

إلا أن إسهام كريمر فى إحياء اقتصاد التنمية يتعدى تقديم أساليب منهجية جديدة واحترام الانضباط. فقد أسهم بدرجة هائلة كمعلم وناصح. ويقول أحد الطلبة إنه فى خلال خمس سنوات من العمل معه، كان كريمر يعيد مسوّدات البحوث خلال ٤٨ ساعة. ويذكر أن الوقت الذى قرأ كريمر فيه بحثه عن وظائف السوق كان خلال عطلة نهاية الأسبوع وأعادها إليه فى بيته فى الساعة الحادية عشرة مساء مع خمس صفحات من الملاحظات مكتوبة على الآلة الكاتبة. كما يشير تيد ميجيل بتقدير إلى كرم وإنصاف كريمر. ويقول ميجيل إنه «دهش» عندما اقترح كريمر بأن ينسب الترتيب الأبجدى للأسماء فى بحث مكافحة الديدان لكى يعطى ميجيل سلطة قيادية، مع أن كليهما قد قاما معا «بأطنان من العمل فى هذا البحث».

تشكيل تراث

على مر الزمن، حصل كريمر على جوائز لا تحصى، بما فى ذلك زمالة «العبقرية» لماك آرثر، وزمالة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، وجائزة ضمن أفضل ٥٠ باحثا من «البحوث العلمية الأمريكية»، والجائزة الرئاسية للمسيرة المهنية المبكرة للعلماء والمهندسين. إلا أن الجائزة الوحيدة التى لم يتسلمها، ربما كانت أكثر الجوائز احتراما وأعلاها مكانة بالنسبة لشباب الاقتصاديين – ميدالية جون بيتس كلارك، التى تمنحها الجمعية الاقتصادية الأمريكية لأفضل اقتصادى دون سن الأربعين. وفى السنة الأخيرة لتؤهله للحصول على هذه الجائزة، ذهبت إلى ستيفن ليفيت، الأستاذ بجامعة شيكاغو، والمعروف بكتابه الواسع الانتشار عن علم الاقتصاد الكئيب الصادر تحت اسم Freakonomics (اقتصاد النزوات).

وهذان الاقتصاديان هما الحاملان البارزان لطريقين منهجيين إلى الاقتصاد التجريبى. وكريمر من المناصرين الأقوياء لإجراء تجارب السياسة الاقتصادية على مجموعات محددة عشوائيا وتقييمها، بينما يعتمد نهج ليفيت على إيجاد «تجارب طبيعية – وهى طريقة بدأت بعد تحقيقها لنجاح واسع، فى اجتذاب كثير من النقد، إلى الحد الذى أطلق معه على هذا النهج «الاقتصاد الذكى Cute-onomics». على أن مدى استمرار تراث كل منهما سيتوقف على مدى تحمل أى من المنهجين لتمحيص الأنداد ومدى تغير «الموضة» الأكاديمية. ■

آرفند سوبرامانيان زميل أقدم، فى معهد بيترسون للاقتصاد الدولى، ومركز التنمية العالمية، وأستاذ رئيسى للبحوث بجامعة جون هوبكنز.

الإطار ٣

حدود العشوائية

إن الميزة الكبرى للعشوائية هى أنها تنتج أدلة أكثر يمكن الاعتماد عليها، إلى جانب قدرتها على التأثير على صناع السياسات بسبب شفافيتها، كما يقول كريمر. ولكن النقاد يحاجون بأن العشوائية على الرغم من جودتها فى توجيه الأسئلة الخاصة بالأوضاع متناهية الصغر، فإنه لا يمكنها التعامل مع الأوضاع الأكبر، مثل ما الذى يشرح الاختلافات فى النتائج الصحية بين البلدان، أو ما هى أفضل سياسة لسعر الصرف. ولا يرجع هذا فقط إلى أن التجارب العشوائية لا يمكن تنفيذها إلا على المستوى متناهى الصغر، ولكن بسبب أن السياسات أو التدخلات يمكنها أحيانا أن تخلق آثارا خارجية لا يمكن تحديدها أو معرفتها من خلال الطرق التجريبية. وأحد الأمثلة لذلك هو أثر الصحة على الدخل. فعلى المستوى الفردى، قد تؤدى الصحة الجيدة إلى إنتاجية أعلى، نظرا لأن الأشخاص الأكثر صحة، يعملون لفترات أطول وبشكل أفضل ومن ثم يمكنهم أن يكسبوا أكثر. ولكن المرء لا يمكنه أن يعمم من هذه النتيجة متناهية الصغر، لأن الصحة الأفضل يمكن أن تؤدى، بدورها إلى زيادة حجم السكان، والذى يمكن أن تكون له آثار مدمرة على النمو الشامل.